دور برامج التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر

– دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري –

بعزيز سعيد: طالب دكتوراه
جامعة الجزائر 3.

مخلوفي طارق: طالب دكتوراء
جامعة الجزائر 3.

مستخلص:

هدف هذا البحث إلى إبراز دو ربرامج التمويل الأصغر في تمويل المشاريع المصغرة للأفراد والأسر، من خلال البرامج المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري، بما يسهم في تحقيق أبعاد التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك في ظل خصوصية إحتياجات هذه الشريحة من المجتمع، والصعوبات التي تواجهها في الحصول على التمويل اللازم لبدء المشروعات المصغرة المدرة للدخل، ولفت إنتباه صانعي القرار على مستوى الإقتصاد الجزائري، إلى إزالة العراقيل والتحديات التي تواجه تطور وتنمية هذا النوع من المشاريع وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة ببرامج تمويلها، بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية لقطاع المشاريع المصغرة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر، المشاريع المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بنك البركة الجزائري.

Résumé:

L'objectif de cette recherche est de mettre en évidence le rôle des programmes de microfinance dans le financement des micro-projets pour les particuliers et les familles, à travers les programmes adoptés par l'Agence Nationale de gestion du micro-crédit et la Banque Al baraka d'Algérie, Afin de contribuer à la réalisation des dimensions du développement économique et social, cela dans le contexte, de la spécificité des besoins de ce segment de la société, et les difficultés rencontrées à obtenir les fonds nécessaires pour lancer des micro--projets générateurs de revenus. Et attiraient l'attention des décideurs au niveau de l'économie algérienne, pour enlever les obstacles et les défis auxquels font face aux évolutions et le développement de ce type de projet, et en particulier celles relatives aux programmes de financement. afin de contribuer à la réalisation des objectifs de développement du secteur de la micro-entreprise.

Mots-clés:microfinance, micro-projets, l'Agence Nationale de gestion du micro-crédit, Banque Al baraka d'Algérie.

مقدمة:

في ظل مساعي دول العالم وخاصة النامية منها إلى تنمية وتطوير مجتمعاتها إقتصاديا وإجتماعيا، إحتل قطاع المشاريع المصغرة مكانا هاما في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، أين يرى الاقتصاديون أن تطوير مثل هذه المشاريع وتشجيع إقامتها يعتبر من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقات الإنتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من جهة أخرى، ولا يتأتى تنمية هذه المشاريع وتطويرها إلا من خلال إزالة المشاكل والمعوقات التي تعترضها، وبالخصوص مشكل التمويل نظرا لخصوصيتها، لذا سعت معظم دول العالم على إيجاد مختلف الأطر التي تتيح نمو هذه المشاريع وإزالة عقباتها، والجزائر على غرار مختلف الدول أولت إهتماما لتنمية وتطوير المشاريع المصغرة، أين نجد عدة إسهامات في ذلك والتي من بينها إسهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري، من جانب توفير التمويل اللازم لها من خلال برامج التمويل متناهي الصغر.

ومن هنا تتضح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث الذي نطرح تساؤله كما يلي:

– إلى أي مدى ساهمت برامج التمويل متناهي الصغر في توفير الاحتياجات التمويلية للمشاريع المصغرة في ظل أهمية هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ وما هي التحديات والمعوقات التي تعترض هذا النوع من التمويل في الجزائر؟

إلى جانب السؤال الجوهري للإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– فيما تتمثل أهمية المشاريع المصغرة في البرامج التنموية للدول؟ وماهي مضامين برامج التمويل متناهي الصغر لتلك المشاريع ؟

– ماهو الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري في إتاحة التمويل اللازم للمشاريع المصغرة؟

– ماهي التحديات والمعوقات التي تكتنفها برامج التمويل متناهي الصغر في الجزائر؟

فرضيات البحث:

يبنى البحث على فرضية رئيسية مفادها أن برامج التمويل متناهي الصغر في الجزائر، لها دور فاعل في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع المصغرة بما يدعم تحقيق الأهداف الإنمائية لهاته المشاريع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة استعراض برامج التمويل متناهي الصغر في الجزائر كمدخل مستحدث للحد من المشاكل المالية لأهم مكون من مكونات النسيج الاقتصادي الجزائري، وهو قطاع المشاريع المصغرة، والذي بات يمثل حجر الزاوية الذي تبني عليه الدول برامجها التنموية.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن حصرها في:

– دراسة وتقييم الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة.

– لفت الانتباه إلى الصيغ الإسلامية المعتمدة في إطار برامج التمويل متناهي الصغر لبنك البركة الجزائري.

– إبراز التحديات والمعوقات التي تواجه برامج التمويل متناهي الصغر في الجزائر.

– محاولة دراسة النتائج وتقديم التوصيات، لتعزيز دور برامج التمويل متناهي الصغر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

منهج البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد في هذا البحث على استخدام المنهج التحليلي الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم والتعاريف المقدمة في البحث واستعراض مختلف برامج التمويل متناهي الصغر كما استخدم الأسلوب الإحصائي من

خلال الإستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في البحث.

وللإحاطة بمختلف جوانب هذه الإشكالية، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى المحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للمشاريع المصغرة و التمويل متناهي الصغر

المحور الثاني: دور برنامج التمويل متناهي الصغر للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة

المحور الثالث: دور برامج التمويل متناهي الصغر لبنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة

المحور الرابع: أهم التحديات والمعوقات التي تواجه برامج التمويل متناهي الصغر في الجزائر

المحور الأول: إطار مفاهيمي للمشاريع المصغرة والتمويل متناهي الصغر

أولا: مدخل مفاهيمي للمشاريع المصغرة:

أ- تعريف المشاريع المصغرة وخصائصها:

1- تعريف المشاريع المصغرة:

مصطلح المشاريع المصغرة مصطلح واسع، إنتشر إستخدامه مؤخرا، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة مصغرة تستخدم عدد معين من العمال، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها ولكنه يشمل كذلك مجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية (حسين عبد المطلب الأسرج **2013**، ص**92**)[1].

وعموما لا يوجد إتفاق في الأدبيات الاقتصادية حول تعريف موحد للمؤسسات أو المشاريع المصغرة، ويكمن هذا الاختلاف في المعايير التي يمكن إتباعها لتعريف المؤسسة المصغرة، وذلك نظرا لاختلاف الأنظمة والقوانين الداخلية والبيئات، فمثلا تهتم النقابات بعدد العمال، بينما تهتم المؤسسات

المصرفية والمالية بقدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها وبأصولها الثابتة ...إلخ (ديوان مؤسسات الشباب لولاية قالمة **2017**)[2].

ويعرفها المشرع الجزائري بأنها: "مؤسسة تشغل من عامل **1** إلى تسعة **9** عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين 20 مليون دج أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة **10** ملايين دج" (الجريدة الرسمية، القانون **01-18**، **2001**، ص**6**)[3].

2- خصائص المشاريع المصغرة:

- إنخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين (جبار محفوظ **2004**، ص**3**)[4].

- سهولة تكييف الإنتاج حسب الإحتياجات، حيث يتم أخذ رغبات المستهلكين المتجددة بعين الإعتبار، كما تتميز بسرعة تغير الإنتاج إنسجاما ومراعاة لاحتياجات السوق (خالد بن محمود بن عبد القادر برادة **2008**، ص**95**)[5].

- تتميز المؤسسات المصغرة بعدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وببساطة آلات وأدوات العمل حيث أن التكنولوجيا الحديثة تتطلب مصادر تمويلية كبيرة.

- سرعة الإتصال وسهولة إنسياب المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف والتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

- السرعة والدقة في إتخاذ القرارات بالمقارنة مع المشاريع الأخرى (ونوغي فتيحة **2003**، ص**5**)[6].

ب- أهميتها الاقتصادية والاجتماعية في التنمية:

تكمن أهمية المشاريع المصغرة في قدرتها على المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية، الاقتصادية والاجتماعية التالية:

– إن هذه المؤسسات هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والإجتماعية وذلك بتوفيرها لمناصب الشغل وخلق الثروة (بريبش السعيد وبلغرسة عبد اللطيف **2006**، ص**322**)[7].

– مصدر هام من مصادر القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل للشباب خريجي الجامعات وللنساء مما يساهم في الحد من مشكلة الفقر بين هذه الفئات تحديدا، لأنها تصل حتى إلى المناطق البعيدة التي يصعب على أفرادها إيجاد مناصب عمل إلا بالتوجه إلى المناطق الحضرية.

– تعتبر البذور الأساسية للمشروعات الكبيرة، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك حيث أن كثير من الشركات العالمية الكبرى الحالية كانت نواتها مشروعات مصغرة وصغيرة.

– هذا النوع من المشاريع يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

– تشكل المشاريع المصغرة مصدرا للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات، حيث تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهنيين والشباب لأن تصبح قوة فاعلة فيه، عبر إقامة وتأسيس هذه المشاريع، حيث أن هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروعات كبيرة وهو ما يسهل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني هذا النهج من المشاريع (هايل عبد المولى إبراهيم طشطوش **2012**، ص**9**)[8].

– تطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية للبلاد.

– ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة إقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المُناوَلَة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية ...إلخ.

– دمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية، بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للإستثمار في المشاريع المصغرة، فإن الأفراد الذين يمتلكون المهارات ويملكون مدخرات بسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة والمتواضعة من خلال تأسيس مشروعات مصغرة خاصة، هذه الميزة تعمل على جلب مدخرات الناس البسيطة إلى العملية الإنتاجية بدلا من أن تظل جامدة وبدون إستغلال، مما يؤدي إلى

تآكلها مع الزمن بسبب مجريات الدورات الاقتصادية المختلفة والتي أبرزها التضخم وانخفاض القوة الشرائية (هايل عبد المولى إبراهيم طشطوش **2012**، ص**76**)[9].

ج- المشاكل التمويلية التي تواجهها المشاريع المصغرة:

تواجه المشاريع المصغرة على غرار المشاريع الصغيرة عقبات ومشاكل كثيرة ومتنوعة والتي منها:

- عدم رغبة المؤسسات المالية وعدم ميلها للمخاطرة بتقديم الإئتمان لها نظرا لارتفاع درجة المخاطرة.

- عدم الرغبة بصفة عامة في تمويلها نظرا لارتفاع تكاليف العمليات التمويلية نسبيا عند التعامل معها، والحاجة الدائمة إلى وضع شروط مرنة للتمويل خاصة بالنسبة للمشروعات التي تعتمد على المعرفة.

- عدم تمتعها بالضمانات اللازمة للحصول على التمويل.

إلى جانب المشكال التمويلية فهي تواجه بعض المعوقات التي منها (محمد عبد الله أبو غزلة **2014**، ص**13**)[10]:

- ندرة المواد الأولية من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد ومشاكل تغيرات أسعار الصرف.

- الحاجة إلى المعونة الفنية والتسويقية لأن نقص الخبرة والمنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشاريع المصغرة.

ثانيا: مفهوم التمويل متناهي الصغر وخصائصه:

أ- مفهوم التمويل متناهي الصغر:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OCDE**) التمويل متناهي الصغر بأنه الحصول على تمويل للمشروعات المصغرة، التي يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص

عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن (بن قطاف محمد **2016**، ص**28**)[11].

ويعرف أيضا بأنه تقديم حزمة أو تشكيلة من الخدمات المالية للفئات من الفقراء الناشطين إقتصاديا الذين يعملون لحسابهم الخاص، ويملكون أعمالا أو أنشطة يديرونها بأنفسهم، وتم تأسيسها في أغلب الأحيان من مواردهم الذاتية، وتتضمن هذه الحزمة الخدمات المالية الآتية: القروض، الإدخار، التأمين، التحويلات، وسداد فواتير الخدمات.

كما يعرف على أنه تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر (جوديث براندسما ولورنس هارت **1998**، ص**1**)[12].

وبذلك يراهن المجتمع الدولي على التمويل متناهي الصغر للحد من الفقر من خلال تمكين الفقراء عموما، وإتاحة الفرصة أمامهم لزيادة مداخيلهم وإيجاد فرص توظيف جديدة وإنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر في الوقت الذي يعيش فيه **902** مليون شخص أو **12.8%** من سكان العالم البالغ عددهم **7.04** مليار شخص حسب إحصائية سنة **2012** (البنك الدولي **2015**)[13]، وما يقارب **800** مليون شخص من سكان العالم حسب إحصائيات هيئة الأمم المتحدة لسنة **2016** (France Culture 2016)[14] على أقل من **1.90** دولار للفرد يوميا حسب المعدل المعتمد من قبل البنك الدولي لتعريف خط الفقر الدولي.

ب- خصائص برامج التمويل متناهي الصغر:

تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل متناهي الصغر بالخصائص التالية (عامر عبد اللطيف وحريزي ياسين **2013**، ص**2**)[15]:

- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل.

- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين.

- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية.

- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة.

– الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل متناهي الصغر.

– استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.

– خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

– أن هذه المؤسسات والبرامج لا تهدف إلى الربح وتضع ضمن أهدافها أغراضاً عامة كالتنمية الإدارية في المجتمع وسد الفراغ المصرفي.

– تقوم الجهات المانحة بدعم هذه المشاريع وخصوصاً في رأس المال المقدم لنشأتها أو استمراريتها أو كلاهماً معا.

المحور الثاني: دور برنامج التمويل متناهي الصغر للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة

أولا: تقديم برنامج التمويل متناهي الصغر من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أ- تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر ANGEM:

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم **04-14** المؤرخ في **22** جانفي **2004** (الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي **04-14**، **2004**، ص ص: **8-12**)[16]، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية وتنمية روح المقاولة وتقوم هذه الأخيرة بعدة مهام أبرزها (المركز الديمقراطي العربي **2016**)[17]:

– تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.

– منح سلف بدون فوائد.

– تقديم الدعم، النصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.

– إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.

ب– أنماط التمويل الممنوح في إطار برنامج التمويل متناهي الصغر للوكالة:

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في برنامج تمويلها بتسيير صيغتين للتمويل إنطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد، تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز **100.000** دج وقد تصل الى **250.000** دج على مستوى ولايات الجنوب، حيث تكون مساهمتها بنسبة **100%** لكلا الحالتين السابقتين حسب أحكام المادة **4** من المرسوم التنفيذي رقم **11–134** المؤرخ في **22** مارس **2011**، إلى جانب منح قروض معتبرة لا تتجاوز **1** مليون دج، والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك وهو ما يعرف على مستوى الوكالة بالتمويل الثلاثي أي بين الوكالة، البنك والمستفيد، حيث تكون مساهمة الوكالة بنسبة **29%** والبنك بنسبة **70%** ومساهمة المقاول بنسبة **1%** مع إحتساب نسبة فوائد بـ **5%** للمناطق (الخاصة، الجنوب، الهضاب العليا) و**10%** لبقية المناطق ويمنح تأجيل لمدة **3** ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي وتأجيل لمدة سنة واحدة لدفع الفوائد حسب أحكام المادتين **4** و**5** من نفس المرسوم التنفيذي (الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي **11–134**، **2011**، ص ص: **8–9**)[18].

وفيما يلي جدول يوضح أنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول رقم 01: جدول مختصر لأنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	–	%100	–
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	–	%100	–
لا تتجاوز 1.000.000 دج	كل الأصناف (إقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة)	%1	%70	%29	5% من النسبة التجارية (مناطق خاصة، الجنوب والهضاب العليا)
		%1	%70	%29	10% من النسبة التجارية (بقية المناطق)

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. **صيغ التمويل** [على الخط]. متاحة على: < http://www.angem.dz > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/20**).

ج- شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر:

وتكمن شروط الحصول على القرض المصغر فيمايلي (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **2017**)[19]:

-بلوغ سن **18** سنة فما فوق والقدرة على ممارسة النشاط.
-عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
-إثبات مقر الإقامة.
-التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.
-القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب الحالة).
-تسديد الاشتراكات في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.

د- البنوك المشاركة:

من أجل تمويل المشاريع في إطار نمط التمويل الثلاثي أمضت الوكالة إتفاقيات مع البنوك التالية

- البنك الوطني الجزائري **BNA**.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**.
- بنك التنمية المحلية **BDL**.
- البنك الجزائري الخارجي **BEA**.
- القرض الشعبي الجزائري **CPA**.

ثانيا: تقييم برنامج التمويل متناهي الصغر من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة **2005**، ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة قروض مصغرة بأنواعها المختلفة عبر كامل التراب الوطني، وفيما يلي مجموعة أرقام تعكس نشاط الوكالة إلى غاية نهاية سنة **2017**.

أ- عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط وجنس المستفيد (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2017/02/28):

الجدول رقم 02: توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد وقطاع النشاط (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2017/02/28).

القروض الممنوحة	حسب جنس المستفيد		حسب قطاع النشاط						
	الرجال	النساء	الزراعة	الصناعات الصغيرة	الأشغال العمومية	الخدمات	الصناعات التقليدية	التجارة	الصيد البحري
عدد القروض الممنوحة	297073	491089	111564	303880	67179	164532	137193	3031	783
العدد الإجمالي	788162		788162						
النسبة المئوية	%37.69	%62.31	%14.15	%38.56	%8.52	%20.88	%17.41	%0.38	%0.10

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. أرقام رئيسية: **القروض الممنوحة** [على الخط]. متاحة على: < http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/20**).

الشكل رقم 01: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.

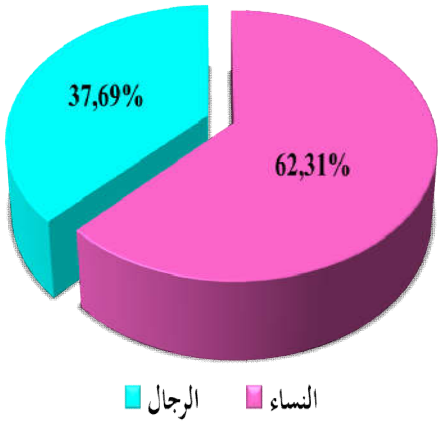

الشكل رقم 02: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.

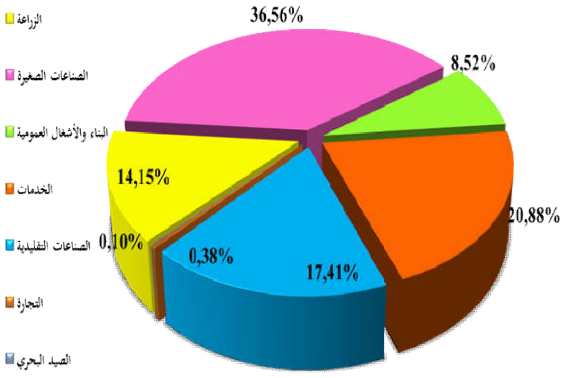

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال معطيات الجدول رقم **03** نلاحظ أن القروض المصغرة المقدمة من طرف الوكالة لصالح المشاريع المصغرة منذ نشأتها إلى غاية سنة **2017** قدرت في مجملها بـ **788162** قرض مصغر، موزعة على مختلف القطاعات ونلاحظ أيضا أن قطاع الصناعات الصغيرة يستحوذ على أكبر حصة من

القروض بنسبة **38.56%** موجه لتمويل **303880** مشروع مصغر، يليه قطاع الخدمات بـ **20.88%** موجه لتمويل **164532** مشروع مصغر، ثم يأتي قطاع الصناعات التقليدية **17.41%** في المرتبة الثالثة، ويليه قطاع الزراعة في المرتبة الرابعة بـ **14.15%** موجه لتمويل **111564** مشروع مصغر، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بـ **8.52%** موجه لتمويل **67179** مشروع مصغر وأخيرا قطاعي التجارة والصيد البحري بـ **0.38%** و**0.10%** على التوالي من إجمالي القروض الممنوحة.

من خلال نفس الجدول نلاحظ أن النساء هن الأكبر حصة وطنيا من حيث الإستفادة من القروض الممنوحة بنسبة **62.31%** في مقابل ما نسبته **37.69%** للرجال وتفسير ذلك أن النساء هن الأكثر إهتماما بقروض شراء المواد الأولية وبالخصوص من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة التي تدخل ضمن قطاع الصناعات التقليدية.

ب- عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب نمط التمويل:

الجدول رقم 03: عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب نمط التمويل (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2017/02/28):

برامج التمويل	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية	80127	131791	178876	283961	423329	471030	622721	693227	695999	711095
عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع	4753	13823	18184	20710	28279	33932	57131	70727	73649	77067
المجموع	12880	145614	197060	304671	451608	504962	679852	763954	769648	788162

Source: préparé par les chercheurs en fonction de:

- Bulletin d'information statistique de la PME 2008-2016 [en line]. Alger : Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, 2008-2016. Disponible sur : < http://www.mdipi.gov.dz > (téléchargé le 21/04/2017), pp 9-12.

- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. **أرقام رئيسية: القروض الممنوحة، توزيع القروض حسب نمط التمويل** [على الخط]. متاحة على: < http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

الشكل رقم 03: عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب نمط التمويل.

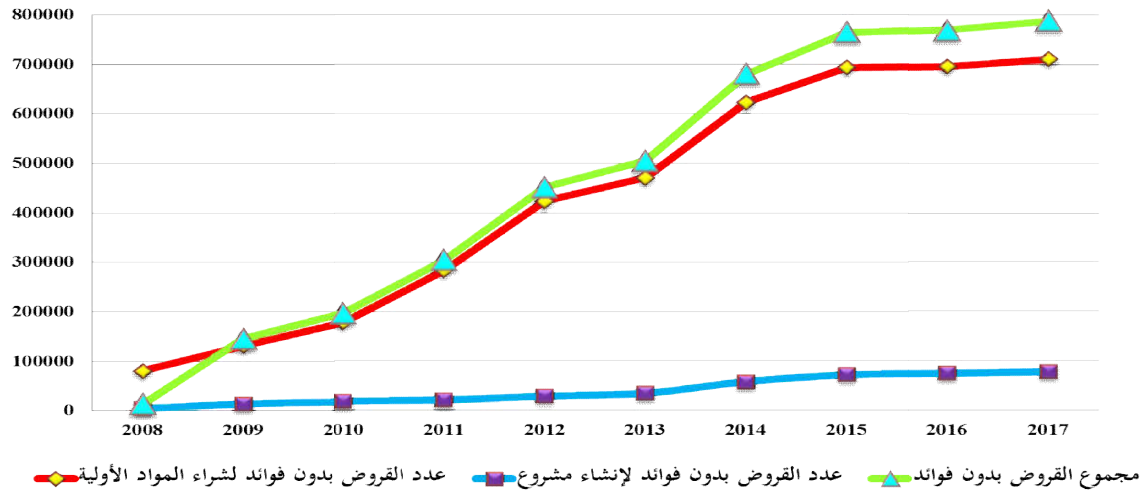

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم **03** أن عدد القروض الممنوحة في إطار القرض الحسن المصغر (بدون فوائد) من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعرف نموا ملحوظا ومستمرا من سنة لأخرى، حيث تشير البيانات إلى انتقال عدد القروض الحسنة من **80127** و **4753** لشراء المواد الأولية وإنشاء مشروع على التوالي في سنة **2008** إلى **711095** و **77067** في سنة **2017**، كما يظهر أن القروض الموجهة لشراء مواد أولية أكبر من تلك الموجهة لإنشاء مشروع، وهذا لأن غالبية المستفيدين من هذه القروض يستغلونها لمزاولة نشاط في المنزل أو يعود ذلك لطبيعة المستفيدين من القرض، والذين هم في الغالب من النساء وكذلك أيضا لطبيعة الأنشطة، حيث أن توجه المستفيدين في الغالب يكون صوب النشاطات الصناعية والخدمية التي تتميز بسرعة الإنجاز وانخفاض التكلفة وصغر الحجم، والتي لا تعتمد على اليد العاملة الكثيرة بل على الآلات التقنية واليدوية، مثل كراء السيارات والمقاهي وورشات الخياطة وغيرها.

ج- عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2017/02/28):

مما لاشك فيه أن قضية توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة تحظى باهتمام بالغ في الجزائر، التي تتصف بالنمو السكاني السريع المتسم بالأغلبية الشبابية وحملة الشهادات، وهنا يبرز الدور الهام للوكالة أين تساهم من خلال المزايا التي تقدمها لأصحاب المشاريع المصغرة في خلق مناصب عمل جديدة وهذا ما سوف نلاحظه من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم 04: عدد مناصب الشغل المستحدثة (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2017/02/28):

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المناصب	63148	91101	77934	161417	219641	166053	176315	126152	32045	4268
المجموع	1118074									

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. **أرقام رئيسية: مناصب الشغل المستحدثة** [على الخط]. متاحة على:

< http://www.angem.dz/ar/article/emplois-crees > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم **04** أن الوكالة تساهم في خلق مناصب شغل جديدة من خلال تمويلها للمشاريع المصغرة، حيث نلاحظ أن رصيد الوظائف التي أنشئت على مدار الفترة ما بين سنة **2008-2017** يقدر بـ **1118074** منصب شغل، وهو عدد معتبر نسبيا، كما نلاحظ بأن عدد المناصب المستحدثة يتميز بالتزايد في أغلب السنوات على العموم أين سجل أعلى مستوياته ما بين الفترة **2011 -2015**.

المحور الثالث: دور برامج التمويل متناهي الصغر لبنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة

أولا: تقديم برامج التمويل متناهي الصغر من طرف بنك البركة الجزائري

أ- تعريف بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه بتاريخ **20** ماي **1991** برأس مال يقدر بـ **500.000.000** دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر **1991** أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) بنسبة **44%**، ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) بنسبة **56%** (Hideur Nasser 2012, p6)[20] في إطار قانون رقم **03-11** المؤرخ في **26** سبتمبر **2003**، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات المصرفية من تمويلات وإستثمارات وذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية (بنك البركة الجزائري **2015**)[21].

ب- برامج التمويل متناهي الصغر لدى بنك البركة الجزائري:

ب-1- برنامج التمويل متناهي الصغر في إطار إتفاقية الشراكة مع برنامج التعاون الدولي الألماني GTZ:

وهو البرنامج الذي تم في إطار إتفاقية الشراكة التي جمعت بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الألمانية للتعاون التقني **GTZ**، تحت تسمية البرنامج الجزائري الألماني للتنمية الاقتصادية المستدامة **DEVED**، والذي يسعى لإتاحة التمويل لتنمية المشاريع المصغرة ومن أجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي لممارسة نشاطاتهم الحرفية في الجزائر، وبمشاركة كل من شركة **FIDES Algérie** * وبنك البركة الجزائري، أين تم إطلاق هذا البرنامج للتمويل متناهي الصغر بولاية غرداية في نهاية سنة **2008** (عمران عبد الحكيم **2013**، ص**224**)[22].

حيث تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم مشاريع الحرفيين ومدى قابليتها للحصول على التمويل، حيث بناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية تلك الطلبات إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل لتلك المشاريع المقبولة، كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية في إطار الاتفاقية المبرمة مع بنك البركة الجزائري بضمان المتابعة المستمرة للحرفيين المتحصلين على التمويل.

وفيما يلي جدول يوضح الصيغ التي يعتمدها بنك البركة الجزائري في إتاحة التمويل للمشاريع المصغرة:

الجدول رقم 05: الصيغ المعتمدة من طرف بنك البركة في تمويل المشاريع المصغرة.

الصيغة	المستفيد والمدة	المبلغ	الشروط
صيغة المشاركة	**12-36 شهر الحرفيين والتجار الصغار**	**بالنسبة للإستغلال: 50.000 دج إلى 300.000 دج بالنسبة للإستثمار: 200.000 دج إلى 1.000.000 دج**	- تمويل المشاريع القائمة والمدرة للدخل. - أن يكون لدى الراغبين في الحصول على تمويل، كل الوثائق التي تثبت وضعيتهم السليمة تجاه الهيئات الجبائية وغير الجبائية. - أن لا يتعدى رقم أعمال التجار الصغار ما قيمته **3.000.000** دج. - وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك، كما قد يطلب البنك كفالة شخصية في هذا المجال.
القرض الحسن	**3-12 شهر. يخص تمويل النساء المنظمة في مجموعات**	**من 10.000 دج إلى 40.000 دج**	- أن تكون النساء الماكثات في المنزل في شكل مجموعات تضامنية. - وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك. - السن أكثر من **18** سنة. - أن لا يتجاوز الدخل الشهري الأجر الوطني الأدنى المضمون.
المرابحة المصغرة	**10-14 شهر للنساء الماكثات في البيوت**	**من 30.000 دج إلى 70.000 دج**	- أن تتمتع النساء الماكثات في البيوت بسيرة حسنة. - وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك، كما يطلب البنك كفالة شخصية وتضامنية في هذا المجال.

Source: préparé par les chercheurs en fonction de:

- Hideur Nasser. **Financement participatif des TPE, expérience de la banque al baraka d'Algérie**. Séminaire sur le thème de l'installation de la PME en Algérie et en PACA, 06- 08 février 2010, Alger [en line]. France: finances & conseil méditerranée, 2010, disponible en : < http://www.financesmediterranee.com > (téléchargé le 20/04/2017), p14.

– عمران عبد الحكيم. "**تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل البالغ الصغر بالتركيز على تجربة البنك الوطني للتنمية بمصر وتجارب بعض البنوك التجارية الجزائرية**". مرجع سبق ذكره، ص225.

ومن جانب آخر فإن الإدارة العليا لبنك البركة الجزائري عملت على توسعة البرنامج، سواء ما تعلق بتعزيز الصيغ الموجهة لتمويل المشاريع المصغرة، حيث إستحدث بنك البركة صيغة جديدة في سنة **2014** وهي صيغة الإجارة المصغرة وهي صيغة أطلقت في مرحلة تجريبية لمنطقة وسط الجزائر ولم يتم تعميمها بعد، ويأتي هذا التعزيز للصيغ التمويلية بعدما كان يعتمد في بداية البرنامج على صيغتين تمويليتين هما القرض الحسن وصيغة المشاركة، أو ما تعلق بالتوسع في عرض خدمات التمويل متناهي الصغر ليشمل جميع أنحاء البلاد عبر شبكة فروع البنك، وهو ما يتجلى في إتفاقية الشراكة التي تم إمضاؤها مع المتعاون الإسباني **CIDEAL**، أين تم الشروع في تمويل النساء الحرفيات في منطقة العاصمة بداية من سنة **2012**، بعد أن كان هذا البرنامج مقتصرا على منطقة واحدة هي مدينة غرداية (بنك البركة الجزائري **2012**، ص**8**) و(بنك البركة الجزائري **2014**، ص**9**)[23].

ب–2– تقديم برنامج التمويل متناهي الصغر في إطار إتفاقية التعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف:

ب–2–1– لمحة عامة عن الاتفاقية:

قام بنك البركة الجزائري بإمضاء إتفاق تعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية بتاريخ **22** مارس سنة **2004**، ليكون وكيلا تقنيا لها في مجال إستثمار أموال الزكاة ودعم المشاريع المصغرة، والتي ترجمت في إنشاء ما أصطلح على تسميته "صندوق إستثمار أموال الزكاة"، حيث تنص الاتفاقية المبرمة بينهما على أن يقوم الصندوق بتمويل بعض المشاريع المتمثلة في (حاجي سمية وساسي فطيمة **2011**، ص**9**)[24]:

– تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب.

– تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

- تمويل المشاريع المصغرة.

- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.

– إنشاء شركات بين صندوق إستثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

ب–2–2– المراحل العامة للحصول على التمويل من صندوق إستثمار أموال الزكاة: وتتمثل فيمايلي (مسدور فارس **2007**، ص ص: **7–8**)[25]:

- يتقدم المستحق للزكاة بطلب الإستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية ** لصندوق الزكاة.
- تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء.
- بعد التحقق من أنه مستحق تصادق اللجنة القاعدية على طلبه.
- ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية *** لصندوق الزكاة.
- ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية على أساس الأشد تضرّرا والأكثر نفعا (مردودية عالية).
- توجه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف.
- توجه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف.
- توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين في إطار التمويل متناهي الصغر لاستدعائهم لتكوين الملف.
- توجه القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع أم لا وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة.

ب-2-3- الإجراءات لدى بنك البركة الجزائري فيما يتعلق بالتمويل متناهي الصغر: وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

- يستدعى المستحق في هذه الفئة إلى بنك البركة لتكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها.
- يوقع المستحق القرض الحسن المصغر.
- يتولى البنك التسديد المباشر للمورد دون أن يسلم المال نقدا للمستحق.
- يمكن أن يقدم البنك تمويلا تكميليا إن إحتاج المشروع المصغر لذلك وفق الإجراءات المعتمدة لديه.

والجدير بالذكر أنه في إطار الاتفاقية مع بنك البركة تنص المادة **12** من الاتفاقية على تخصيص ما نسبته **37.5%** من موارد صندوق الزكاة، لتقديم قروض حسنة لتمويل المشاريع المصغرة، كما أن تقديم القروض الحسنة لا يتم إلا بشروط معينة تدرس على مستوى اللجان القاعدية والولائية، وفقط عند تجاوز حصيلة الصندوق في كل ولاية مبلغ **05** ملايين دج. وتتراوح مبالغ القروض الحسنة ما بين **50** ألف دج و**300** ألف دج، تسدد بأقساط شهرية خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات مع فترة سماح تمتد ما بين **04** و**06** أشهر.

ثانيا: تقييم برامج التمويل متناهي الصغر من طرف بنك البركة الجزائري:

أ- تقييم برنامج تمويل المشاريع المصغرة لدى بنك البركة الجزائري في إطار إتفاقية الشراكة:

عرفت إنطلاقة البرنامج تمويل **50** مشروع في سنة **2009** في مدينة غرداية في شكل قروض حسنة (قسول أمين **2016**، ص**167**)[26]، ليصل هذا العدد إلى **1000** قرض حسن لتمويل النساء الماكثات في المنازل إضافة إلى **130** مشروع إقتصادي على أساس التمويل بالمشاركة في سنة **2012**، وفيما يخص التمويل بصيغة المرابحة المصغرة فتشير الإحصائيات المجمعة على مستوى وكالة غرداية لبنك البركة الجزائري إلى أنه قد تم تمويل حوالي **125** إمرأة لها مشروعات إقتصادية ممارسة على مستوى البيوت، وذلك إلى غاية نهاية شهر نوفمبر من سنة **2013** (عمران عبد الحكيم **2013**، ص**225**)[27].

وفيما يلي جدول يبين حجم التمويل متناهي الصغر لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة ما بين **2012-2014**:

الجدول رقم 06: حجم التمويل متناهي الصغر لدى بنك البركة الجزائري.

الوحدة: مليون دج.

نوع التمويل / السنوات	2012	2013	2014
التمويل متناهي الصغر	8.8	20	13
التمويل الإجمالي	57891	63354	80627
نسبة التمويل متناهي الصغر إلى إجمالي التمويل	%0.015	%0.031	%0.016

Source:
- **Rapports annuels** [en line]. Alger : Banque Albaraka d'Algérie, 2012-2014. Disponible sur : < http://www.albaraka-bank.com > (téléchargé le 21/04/2017).

الشكل رقم 04: حجم التمويل متناهي الصغر لدى بنك البركة الجزائري ما بين 2012-2014.

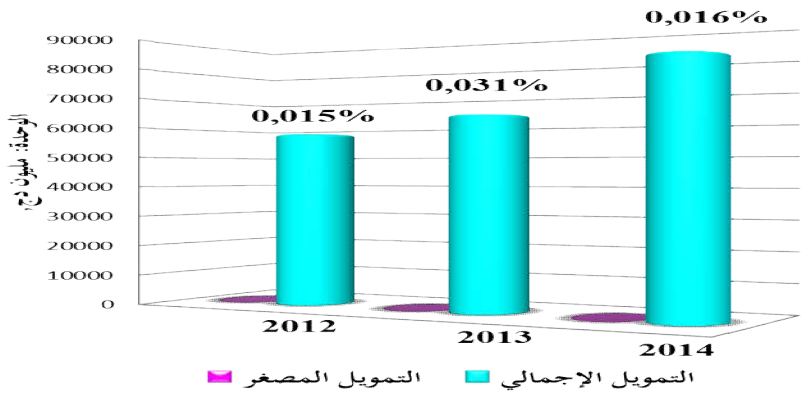

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال معطيات الجدول رقم **06** المتعلق بحجم التمويل متناهي الصغر الممنوح للمشاريع المصغرة من قبل بنك البركة الجزائري، نلاحظ أنه قد بلغ في سنة **2012** ما قيمته **8.8** مليون دج بالمقارنة مع إجمالي التمويل لنفس السنة والذي بلغ **57891** مليون دج ليرتفع بنسبة **56%** ليصل إلى ما قيمته **20** مليون دج في سنة **2013**، أين سجل حجم التمويل الإجمالي قيمة **63354** مليون دج لنفس السنة، لينخفض بعدها حجم التمويل متناهي الصغر خلال سنة **2014** بنسبة **35%** وقدرت قيمته بـ **13** مليون دج مقارنة بحجم التمويل الإجمالي الذي قدر بـ **80627** مليون دج لنفس السنة.

وهي نسب منخفضة جدا وتكاد تكون معدومة إذا ما قورنت بحجم التمويل الممنوح من طرف البنك لتلك السنوات، حيث لم تمثل نسبة التمويل متناهي الصغر في السنوات الثلاث من **2012** إلى **2014** سوى **0.015%**، **0.031%**، **0.016%** من حجم التمويل الكلي على التوالي.

وكتقييم مبدئي لبرنامج التمويل متناهي الصغر لدى بنك البركة الجزائري، يمكن القول أنها تعتبر محاولة متميزة لتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها دوليا في مجال التمويل متناهي الصغر، ولا سيما فيما تعلق بالتمويل الإسلامي متناهي الصغر، من خلال الصيغ المقترحة ضمن هذه التجربة، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب في الوقت الراهن إجراء تقييم شامل لهذه التجربة، وذلك لأسباب تتعلق بحداثة هذه التجربة والتي بدأت فعليا مع نهاية سنة **2008**، وكذا لأسباب تتعلق بصعوبة إجراء تقييم شامل لغياب المعلومات الكافية.

ب- تقييم برنامج تمويل المشاريع المصغرة في إطار إتفاقية التعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف:

1- تطور التمويل متناهي الصغر من خلال صندوق إستثمار أموال الزكاة:

في إطار هذا البرنامج لدينا عدد المشاريع الممولة من خلال تمويل صندوق الزكاة بصيغة القرض الحسن خلال الفترة **2004-2014** وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: تطور عدد القروض الحسنة منذ نشأة صندوق الزكاة.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2014
عدد القروض الممولة	256	466	857	1147	800	1400	858	1125	1338	1030
المجموع	9277									

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. **تطور ونمو صندوق الزكاة: تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة** [على الخط]. متاحة على:

< http://www.marw.dz > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

- حريزي ياسين. **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة**. رسالة ماجستير. ماجستير في علوم التسيير. الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص147.

- **تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2014** [على الخط]. متاح على: < http://www.albaraka-bank.com > (حمل بتاريخ **2017/04/21**).

الشكل رقم 05: تطور عدد القروض الحسنة منذ نشأة صندوق الزكاة ما بين 2004-2014.

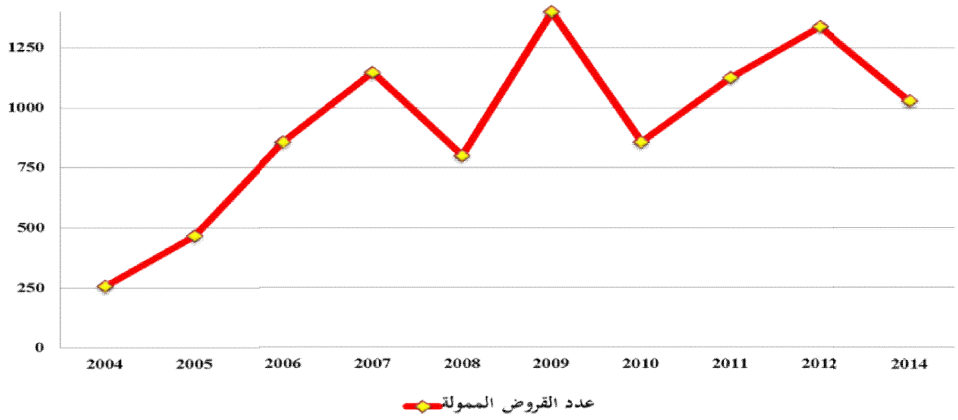

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يشير الاتجاه العام في الجدول رقم **07** إلى ارتفاع عدد المستفيدين من القروض الحسنة من سنة إلى أخرى، مما يؤكد على مساهمة هذا النوع من التمويل متناهي الصغر في إستحداث مناصب للشغل، حيث بلغ عدد المستفيدين من القروض الحسنة سنة **2014** ما يقارب **1030** إذا ما قارناه بسنة **2004** أين تم تقديم **256** قرض، في حين يمثل العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض منذ نشأته **9277** قرض وهو رقم وإن كان صغيرا، إلا أنه كلما زاد حجم حصيلة الصندوق، كلما تمكن من خلق مناصب شغل إضافية، وهو ما يظهر الأثر التنموي المستدام، الذي يمكن أن تلعبه هذه التمويلات في المنافع الاقتصادية من قبيل مكافحة البطالة وتنويع الاقتصاد الجزائري، بالإضافة لمكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للعائلات المستفيدة من هذه التمويلات.

بينما يبين الجدول التالي رقم **08** عدد المشاريع الممولة والمبالغ الممنوحة حسب الوكالات التابعة لبنك البركة الجزائري منذ نشأة الصندوق وإلى غاية **31** ديسمبر **2008**.

الجدول رقم 08: توزيع أموال صندوق الزكاة حسب الولايات منذ نشأته إلى غاية 2008/12/31.

الوكالات	الولايات	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الكلي (دج)
وكالة بئر خادم	الجزائر العاصمة	247	53.853.429,11
وكالة البليدة	عين الدفلى، تيبازة، البليدة	126	21.757.719,78
وكالة تلمسان	سيدي بلعباس	04	430.000,00
وكالة غرداية	غرداية، ورقلة	52	7.392.492,88
وكالة سطيف	بجاية، برج بوعريريج، مسيلة، جيجل، سطيف	360	79.307.566,80
وكالة باتنة	باتنة	226	31.068.874,80
وكالة عنابة	تبسة، عنابة، الطارف	371	46.213.331,10
وكالة وهران	وهران، تيارت	87	14.386.000,00
وكالة رويبة	البويرة، بومرداس	28	6.898.027,23
وكالة قسنطينة	ميلة، أم البواقي، قسنطينة	169	19.263.965,92
وكالة سكيكدة	سكيكدة	26	3.327.415,70
المجموع		**1696**	**283.898.823,32**

المصدر: قسول أمين. **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية: دراسة تجارب دول عربية**. مرجع سبق ذكره، ص167.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه رقم **08** أن بنك البركة يساهم في إتاحة التمويل للمشاريع المصغرة على مختلف جهات الوطن من خلال الوكالات التابعة له حيث بلغ عدد المشاريع الممولة **1696**، موزعة على مختلف الولايات رغم التفاوت النسبي بين الولايات في الاستفادة من التمويل، وذلك بمبلغ كلي قدر بـ **283.898.823,32** دج.

ما يمكن قوله فيما يتعلق بالتمويل الذي يمنحه بنك البركة الجزائري نيابة عن صندوق إستثمار أموال الزكاة، هو إنخفاض حجم التمويل متناهي الصغر، ومرد ذلك هو أن المبالغ المخصصة للقروض المصغرة الحسنة لا تتجاوز **37.5%** من مجموع حصيلة الزكاة حسب ما ذكرناه سابقا في إطار المادة رقم **12** من الاتفاقية مع بنك البركة، كما تجدر الإشارة إلى أن حصيلة صندوق الزكاة بشكل عام تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بحجم الزكاة الواجبة على الجزائريين ككل بالرغم من غياب إحصائيات رسمية تؤكد ذلك.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف قد قررت تجميد العمل بالقرض الحسن لمدة **05** سنوات، وذلك إبتداء من سنة **2014**، والذي سيبقى ساري المفعول إلى غاية إسترجاع الأموال المقروضة حسب تصريحات وزير الشؤون الدينية والأوقاف "محمد عيسى" سنة **2015** (جريدة الخبر **2015**)[28]، كما تقرر استرجاع أموال القروض الحسنة المودعة لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي **2004** و**2014** (موقع جزايرس **2015**)[29]، حيث رأت الوزارة أنه وبرغم نجاح التجربة في بدايتها إلا أنه وبمرور الوقت أصبحت الأموال التي تمنح لا تسترد بنفس المقدار ولا بنفس السرعة التي تمنح بها.

المحور الرابع: أهم التحديات والمعوقات التي تواجه برامج التمويل متناهي الصغر في الجزائر

تواجه آلية تمويل المشاريع المصغرة عن طريق برامج التمويل متناهي الصغر في الجزائر بالرغم من العناية الرسمية بهذا النوع من المشاريع، تحديات ومعوقات عديدة تعترضها، منها ما تعلق بالمحيط التنظيمي وبالجهات الممولة، أو ما تعلق بفئة المستفيدين من خدمات التمويل متناهي الصغر.

أولا: المشاكل المتعلقة بالمحيط التنظيمي وبالجهات الممولة:

1- عدم وجود إطار رقابي موحد في الجزائر على الجهات الفاعلة في التمويل متناهي الصغر، حيث لا يوجد في الجزائر إطار رقابي موحد يحكم عمل مختلف الجهات المقدمة للتمويل متناهي الصغر، فإننا من جهة نجد أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تخضع لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين أنه من جهة أخرى تخضع البنوك العمومية المتعاملة معها إلى سلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد أن صندوق الزكاة يعمل تحت وصاية وإشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، في حين يخضع بنك البركة الجزائري لسلطة بنك الجزائر، وهذا الأمر من شأنه أن يشتت الجهود الرامية إلى تنمية وتطوير قطاع تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر.

2- إن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة حيث أن النظام الموجود مرتبط بالبنوك في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض المصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب.

3- غياب المنافسة في تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر في الجزائر، نظرا لعدم كفاية المؤسسات التمويلية المتخصصة في هذا المجال مما يلغي عنصر التحفيز في منح هذا النوع من التمويل.

4- تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية بكثرة التعديلات.

5- إنخفاض حصة البنوك الإسلامية عموما في السوق الجزائرية مقارنة بالبنوك العمومية التي تسيطر على أكبر حصة في السوق المصرفية، حيث لا تمثل الصيرفة الإسلامية سوى **1%** إلى **3%** من الصفقات البنكية مما يؤكد على إنخفاض حصتها التمويلية للمشاريع المصغرة (موقع جزايرس **2011**)[30].

6- بالإضافة إلى ارتباط التمويل متناهي الصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل متناهي الصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى، كما عانت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما يؤثر سلبا على العديد من المشاريع.

7- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، حيث يتبدى لنا أن المشكلة في أساسها مازالت مشكلة ذهنيات، ذلك أن سرعة حركية إنتاج النصوص لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية، مما يجعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء.

8- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات.

9- ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع.

ثانيا: المشاكل المتعلقة بفئة المستفيدين من التمويل متناهي الصغر:

1- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من خدمات التمويل متناهي الصغر أو الطالبين لها.

2- ميل المستفيدين للإستثمار في قطاع الصناعات التقليدية والخدمية التي تتميز بسرعة الإنجاز وانخفاض التكلفة وصغر الحجم، والتي لا تعتمد على اليد العاملة الكثيرة، بل على الآلات التقنية واليدوية، مثل كراء السيارات والمقاهي وورشات الخياطة وغيرها.

3- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد القروض المصغرة في آجالها المحددة، وهو ما يؤكده تصريح الأمين العام السابق لبنك البركة الجزائري "ناصر حيدر" والذي أعلن عن تمويل **3** آلاف مشروع مصغر،

منها **250** ملف أمام العدالة بسبب عجز تسديد القروض في سنة **2011** (موقع جزايرس **2011**)[31]، وكذا تصريح وزير الشؤون الدينية والأوقاف "محمد عيسى" الذي أشرنا إليه سابقا.

4- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على خدمات التمويل متناهي الصغر أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها ليست دائما مرغوبة من قبل طالبي التمويل لإنشاء المشاريع المصغرة (سليمان ناصر وعواطف محسن **2013**، ص**14**)[32].

5- عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد أفراد لإقامة وإدارة هذه المشاريع بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال.

6- غياب المعرفة الكافية عن هذه المشاريع المصغرة، نظرا لعدم وجود الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المشاريع بصورة دقيقة، وغياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يستوجب تشخيصا دقيقا للمشاريع المصغرة.

الخاتمة:

وما يمكننا قوله في الختام، أن برامج التمويل متناهي الصغر للمشاريع المصغرة في الجزائر والتي شخصناها من خلال تقييمنا لبرامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري، أنه وإن كان الهدف منها هو تمكين العديد من شرائح المجتمع من نساء ماكثات في البيت، الشباب وخريجي الجامعات وصغار التجار ...إلخ من الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم المصغرة بما يسهم في إدماجهم الاقتصادي ويعزز من دورهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تبقى معلقة بمدى جدية الإهتمام بهذه المشاريع التي يعتبرها البعض مصغرة ولذلك بقيت مهملة، إلا أنها أثبتت ولا زالت تثبت من يوم إلى آخر قدرتها على خلق مناصب للشغل وضمان الدخل المستدام والمساهمة في إعطاء فعالية أكبر لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- تعد المشاريع المصغرة أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوفيرها لمناصب الشغل وخلق الثروة.

- تعتبر برامج التمويل متناهي الصغر آلية مثلى لتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة مثل النساء الماكثات في البيوت والتجار الصغار وخريجي الجامعات ...إلخ، بما يدعم ترسيخ ثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري.

– تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها على التكفل بهذا النوع من المشاريع من خلال توفيرها لعدة أنماط للتمويل سواء من خلال تكفلها بالتمويل بشكل أحادي للمشروع أو من خلال التمويل الثلاثي بينها وبين البنك والمقاول.

– أثبتت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نجاحها في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، وهو ما تدل عليه الإحصائيات الخاصة بمناصب الشغل المستحدثة من قبلها.

– إن كانت تجربة بنك البركة الجزائري غير كافية في هذا المجال لضآلة مساهمتها في تمويل هذه المشاريع إلا أنها تبقى متميزة من حيث إنفرادها في هذا المجال وكذا لتقديمها صيغ مختلفة على غرار القروض الحسنة بدون فوائد من تمويل بصيغ المشاركة والمرابحة وأخيرا الإجارة المصغرة بما يخدم مختلف شرائح المجتمع المحتاجة للتمويل متناهي الصغر.

– تواجه برامج التمويل متناهي الصغر للمشاريع المصغرة عدة عقبات سواء ما تعلق بالمحيط التنظيمي وبالجهات الممولة، أو ما تعلق بفئة المستفيدين من التمويل متناهي الصغر.

وختاما لهذا البحث يمكن أن نقدم التوصيات الآتية:

– ضرورة توزيع خدمات التمويل متناهي الصغر بشكل يمس مختلف المناطق عبر الوطن في الأقاليم الريفية والمدن الصغيرة.

– إنشاء هيئة مختصة بجمع البيانات والمعطيات المتعلقة بالمشاريع المصغرة وكذا البرامج الموجهة لتمويلها على غرار تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبنك البركة الجزائري بما يمكن من تشخيص وضعية ومسار عمل هذه المشاريع من جهة والتمكن من إجراء تقييم شامل ودقيق حول تلك التجارب في التمويل من جهة أخرى.

– القيام بحملات إعلانية وإشهارية لتوعية الأفراد بأهمية المشاريع المصغرة وبمداخل تمويلها خاصة فيما تعلق بالتمويلات ذات الطابع الشرعي، سواء ما تعلق بالقروض بدون فوائد (القروض الحسنة) أو الصيغ الأخرى للتمويل الإسلامي متناهي الصغر كصيغة المرابحة، المشاركة ...إلخ.

– مرافقة الشباب البطال الراغب في الحصول على خدمات التمويل متناهي الصغر لإنشاء مشاريع مصغرة في مراحله المختلفة من بداية إنشائه وحتى في مرحلة تشغيله من خلال تقديم الاستشارات اللازمة حول النشاط الاستثماري للمشروع.

– تعزيز الجهود الرامية لإنشاء المشاريع المصغرة من خلال إقناع البنوك والمؤسسات المالية بضرورة منح خدمات التمويل متناهي الصغر لهاته الفئة في ظل عزوف الكثير من البنوك عن تمويل هذه المشاريع نظرا لعدم تمتع هذه الأخيرة بالضمانات اللازمة للحصول على التمويل، وارتفاع درجة المخاطرة فيها في ظل ما أثبته الواقع من أن الكثير منها تعجز عن تسديد ديونها.

الهوامش:

[1] حسين عبد المطلب الأسرج. "**مستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون**". مجلة التعاون، 2013، أفريل، العدد 79، ص92.

[2] ديوان مؤسسات الشباب لولاية قالمة. **تعريف المؤسسة المصغرة** [على الخط]. متاحة على: < http://www.odejguelma.dz > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/20**).

[3] الجمهورية الجزائرية. المادة رقم 07. قانون. **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001**. الجريدة الرسمية رقم 77، 15 ديسمبر 2001، ص6.

[4] جبار محفوظ. "**المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها: دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001**". مجلة العلوم الإنسانية، 2004، فيفري، العدد 05، ص3.

[5] خالد بن محمود بن عبد القادر برادة. **التقنيات التنفيذية للأخشاب وتوظيفها في الصناعات والحرف اليدوية الصغيرة ودورها في إثراء التربية الفنية**. رسالة ماجستير. ماجستير في التربية الفنية. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، كلية التربية، 2008، ص95.

[6] ونوغي فتيحة. **أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**. في: الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي 2003. سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص5.

[7] بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف. **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**. في: الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17- 18 أفريل 2006. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، ص322.

[8] هايل عبد المولى إبراهيم طشطوش. **دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: رؤية اقتصادية إسلامية**. في: الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 18-19 أفريل 2012. ورقلة: جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص9.

[9] هايل عبد المولى إبراهيم طشطوش. **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**. الأردن: دار الحامد، 2012، ص76.

[10] محمد عبد الله أبو غزلة. **إدارة المشاريع الصغيرة**. ط1. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014، ص13.

[11] بن قطاف محمد. **تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة في الجزائر: دراسة حالة مشاريع الصناعة التقليدية**. رسالة ماجستير. ماجستير في العلوم التجارية. الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016، ص28.

[12] جوديث براندسما، لورنس هارت. **تقرير: تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. [على الخط]. معهد البنك الدولي، 1998. متاح على: < http://iefpedia.com > (حمل بتاريخ **2017/04/21**)، ص1.

[13] موقع البنك الدولي. **البنك الدولي يتوقع هبوط معدل الفقر في العالم** [على الخط]. متاح على: < http://www.albankaldawli.org > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

[14] France Culture. **L'extrême pauvreté recule dans le monde** [en line]. Disponible sur : < https://www.franceculture.fr > (consulté le **21/04/2017**).

[15] عامر عبد اللطيف، حريزي ياسين. **تحدي التمويل الأصغر بين التقليدي والإسلامي لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش**. في: الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، 27-28-29 جوان 2013. تونس: جامعة صفاقس، ص2.

[16] الجمهورية الجزائرية. مرسوم تنفيذي. **المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي**. الجريدة الرسمية رقم 06، 25 جانفي 2004، ص ص: 8-12.

[17] المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: مراحل تطورها ودورها في التنمية** [على الخط]. متاح على: < http://democraticac.de > (أطلع عليه بتاريخ 2017/04/21).

[18] الجمهورية الجزائرية. مرسوم تنفيذي. **المرسوم التنفيذي 11-134 المؤرخ في 22 مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 04-15 المتعلق بتحديد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها**. الجريدة الرسمية رقم 19، 27 مارس 2011، ص ص: 8-9.

[19] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. **الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر** [على الخط]. متاح على:
< http://www.angem.dz > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

[20] Hideur Nasser. **Financement shari'a compatible des entreprises: Quels enseignements?**. COFFIS Annual Seminar 3rd edition, Le financement des petites et moyennes entreprises, 06 février 2012. Paris : ASSAIF, 2012, p6.

[21] بنك البركة الجزائري. **تقديم البنك** [على الخط]. متاح على: < http://albaraka-bank.com > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

[*] **مؤسسة الخدمات غير المالية FIDES Algérie**: هي شركة تابعة لمجموعة سويسرية تختص في إطلاق ودعم المؤسسات و/أو برامج التمويل المصغر في البلدان النامية.

[22] عمران عبد الحكيم. "**تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل البالغ الصغر بالتركيز على تجربة البنك الوطني للتنمية بمصر وتجارب بعض البنوك التجارية الجزائرية**". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة. 2013، العدد 10، ص224.

[23] **تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2012، 2014** [على الخط]. متاح على: < http://www.albaraka-bank.com > (حمل بتاريخ **2017/04/21**)، ص8، ص12.

[24] حاجي سمية، ساسي فطيمة. **دور صندوق الزكاة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة**. في: الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، 15- 16 نوفمبر 2011. المسيلة: جامعة المسيلة، ص9.

[25] مسدور فارس. **مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها**. في: المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 16-18 أبريل 2007. الأردن: جامعة الزيتونة، ص ص: 7-8.

[**] **اللجنة القاعدية**: تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة، حيث تتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة، رؤساء لجان المساجد، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

[***] **اللجنة الولائية**: تكون على مستوى كل ولاية، وتتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة الولائية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، محاسب ومقتصد.

[26] قسول أمين. **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية: دراسة تجارب دول عربية**. أطروحة دكتوراه. دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016، ص167.

[27] عمران عبد الحكيم. "**تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل البالغ الصغر بالتركيز على تجربة البنك الوطني للتنمية بمصر وتجارب بعض البنوك التجارية الجزائرية**". مرجع سبق ذكره، ص225.

[28] موقع جريدة الخبر. **إستمرار تجميد القرض الحسن لخمس سنوات أخرى** [على الخط]. متاحة على:
< http://www.elkhabar.com > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

[29] موقع جزايرس. **تجميد القرض الحسن واسترجاع الأموال من بنك البركة: في انتظار إنشاء مؤسسة مستقلة تُعنى بجمع وصرف الزكاة** [على الخط]. متاحة على: < http://www.djazairess.com > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

[30] موقع جزايرس. **زياري: على منتجات الصيرفة الإسلامية اقتحام مجال القرض المصغر** [على الخط]. متاحة على:
< http://www.djazairess.com > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

[31] موقع جزايرس. **250 ملف أمام العدالة بسبب عجز تسديد القروض** [على الخط]. متاحة على:
< http://www.djazairess.com > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

[32] سليمان ناصر، عواطف محسن. **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة: دراسة تقييميه لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM الجزائر**. في: الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، 27-28-29 جوان 2013. تونس: جامعة صفاقس، ص14.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

1- الجمهورية الجزائرية. المادة رقم 07. قانون. **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001**. الجريدة الرسمية رقم 77، 15 ديسمبر 2001.

2- الجمهورية الجزائرية. مرسوم رئاسي. **المرسوم الرئاسي 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر**. الجريدة الرسمية رقم 06، 25 جانفي 2004.

3- الجمهورية الجزائرية. مرسوم تنفيذي. **المرسوم التنفيذي 11-134 المؤرخ في 22 مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 04-15 المتعلق بتحديد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها**. الجريدة الرسمية رقم 19، 27 مارس 2011.

4- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية و الاقتصادية. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: مراحل تطورها ودورها في التنمية** [على الخط]. متاح على: < http://democraticac.de > (أطلع عليه بتاريخ 2017/04/21).

5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. **الشروط اللازمة للحصول على القرض المصغر** [على الخط]. متاح على: < http://www.angem.dz > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

6- بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف. **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**. في: الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17- 18 أفريل 2006. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

7- بن قطاف محمد. **تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة في الجزائر: دراسة حالة مشاريع الصناعة التقليدية**. رسالة ماجستير. ماجستير في العلوم التجارية. الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016.

8- بنك البركة الجزائري. **تقديم البنك** [على الخط]. متاح على: < http://albaraka-bank.com > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

9- **تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2012، 2014** [على الخط]. متاح على: < http://www.albaraka-bank.com > (حمل بتاريخ **2017/04/21**).

10- جبار محفوظ. "**المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها: دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001**". مجلة العلوم الإنسانية، 2004، فيفري، العدد 05.

11- جوديث براندسما، لورنس هارت. **تقرير: تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. [على الخط]. معهد البنك الدولي، 1998. متاح على: < http://iefpedia.com > (حمل بتاريخ **2017/04/21**).

12- حاجي سمية، ساسي فطيمة. **دور صندوق الزكاة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة**. في: الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، 15- 16 نوفمبر 2011. المسيلة: جامعة المسيلة.

13- حسين عبد المطلب الأسرج. "**مستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون**". مجلة التعاون، 2013، أفريل، العدد 79.

14- خالد بن محمود بن عبد القادر برادة. **التقنيات التنفيذية للأخشاب وتوظيفها في الصناعات والحرف اليدوية الصغيرة ودورها في إثراء التربية الفنية**. رسالة ماجستير. ماجستير في التربية الفنية. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، كلية التربية، 2008.

15- ديوان مؤسسات الشباب لولاية قالمة. **تعريف المؤسسة المصغرة** [على الخط]. متاحة على: < http://www.odejguelma.dz > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/20**).

16- سليمان ناصر، عواطف محسن. **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة: دراسة تقييميه لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM الجزائر**. في: الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، 27-28-29 جوان 2013. تونس: جامعة صفاقس.

17- عامر عبد اللطيف، حريزي ياسين. **تحدي التمويل الأصغر بين التقليدي والإسلامي لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش**. في: الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، 27-28-29 جوان 2013. تونس: جامعة صفاقس.

18- عمران عبد الحكيم. "**تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل البالغ الصغر بالتركيز على تجربة البنك الوطني للتنمية بمصر وتجارب بعض البنوك التجارية الجزائرية**". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة. 2013، العدد 10.

19- قسول أمين. **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية: دراسة تجارب دول عربية**. أطروحة دكتوراه. دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.

محمد عبد الله أبو غزلة. **إدارة المشاريع الصغيرة**. ط1. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014.

20- مسدور فارس. **مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها**. في: المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 16-18 أبريل 2007. الأردن: جامعة الزيتونة.

21- موقع البنك الدولي. **البنك الدولي يتوقع هبوط معدل الفقر في العالم** [على الخط]. متاح على:
< http://www.albankaldawli.org > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

22- موقع جريدة الخبر. **إستمرار تجميد القرض الحسن لخمس سنوات أخرى** [على الخط]. متاحة على:
< http://www.elkhabar.com > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

23- موقع جزايرس. **تجميد القرض الحسن واسترجاع الأموال من بنك البركة: في انتظار إنشاء مؤسسة مستقلة تُعنى بجمع وصرف الزكاة** [على الخط]. متاحة على: < http://www.djazairess.com > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

24- موقع جزايرس. **زياري: على منتجات الصيرفة الإسلامية اقتحام مجال القرض المصغر** [على الخط]. متاحة على:
< http://www.djazairess.com > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

25- موقع جزايرس. **250 ملف أمام العدالة بسبب عجز تسديد القروض** [على الخط]. متاحة على:
< http://www.djazairess.com > (أطلع عليه بتاريخ **2017/04/21**).

26- هايل عبد المولى إبراهيم طشطوش. **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**. الأردن: دار الحامد، 2012.

27- هايل عبد المولى إبراهيم طشطوش. **دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: رؤية اقتصادية إسلامية**. في: الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 18-19 أفريل 2012. ورقلة: جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

28- ونوغي فتيحة. **أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**. في: الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي 2003. سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- France Culture. **L'extrême pauvreté recule dans le monde** [en line]. Disponible sur :
< https://www.franceculture.fr > (consulté le **21/04/2017**).

2- Hideur Nasser. **Financement shari'a compatible des entreprises: Quels enseignements?**. COFFIS Annual Seminar 3rd edition, Le financement des petites et moyennes entreprises, 06 février 2012. Paris : ASSAIF, 2012, p6.